يشكل 39 بالمئة من الإجمالي العالمي و70 بالمئة من احتياطيات الدول العربية

دندي: 496.5 مليار برميل احتياطات دول الخليج عام 2016

- إنتاج النفط الخام في دول الخليج في 2015 بلغ نحو 18 مليون برميل يوميا
- الطاقة هي حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة
- قطاع النفط يمثل أهم مصدر للدخل في دول مجلس التعاون ما يعكس أهميته الاقتصادية
- العائدات النفطية تحقق إما فائض في الميزانية أو انخفاض في العجز لدول المجلس

دندي والشيخة تماضر الصباح مع مسؤولي وزارة النفط

عمرو شيخ العرب

قال مدير الإدارة الاقتصادية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" عبدالفتاح دندي ان المؤشرات الرئيسية المتعلقة بصناعة النفط تعكس المكانة المرموقة التي تتبوأها الدول العربية المنتجة للنفط بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص في السوق النفطية العالمية ، مشيرا الي ان ما يبرز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، حيث بلغت احتياطات دول مجلس التعاون حوالي 496.5 مليار برميل عام 2016، أي ما يشكل حوالي 39% من الإجمالي العالمي و70% من اجمالي احتياطيات الدول العربية.

وأضاف خلال الحلقة النقاشية " التى نظمتها ادارة العلاقات العامة والاعلام فى وزارة النفط تحت عنوان التنوع الاقتصادي بين الرؤى والاحتياج " أمس ان إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون خلال عام 2015 بلغ نحو 18 مليون برميل في اليوم، أي ما يشكل حوالي 23% من الإجمالي العالمي، ونحو 73 % من اجمالي انتاج الدول العربية ، مبينا ان الاستهلاك المحلي من النفط في دول المجلس قد بلغت نحو 3.8 مليون برميل في اليوم عام 2016 ما يمثل حوالي 53% من الاجمالي العربي، وبمقارنة نسبة الاستهلاك المحلي من النفط الخام إلى إنتاجه في دول مجلس التعاون لعام 2016، يتضح أن النسبة تقدر بنحو 21%، الأمر الذي يعني أن جزءاً كبيراً من الكميات المنتجة من النفط (79 %) تتجه إلى الأسواق العالمية كصادرات، والتي شكلت 23.5% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية و 77% من إجمالي الصادرات النفطية العربية.

التنمية الاقتصادية

وأشار دندي ان الطاقة هي حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة ولا يستثنى من ذلك دول مجلس التعاون، خاصة لما توفره موارد الطاقة من حوافز مباشرة وغير مباشرة للصناعات المختلفة المرتبطة بها، سواء للسوق المحلية أو للتصدير ،موضحا ان الطاقة من وجهة نظرنا تلعب دورا مزدوجا في عملية التنمية حيث أن توفرها يساعد على التوسع في النشاطات الاقتصادية المحلية المختلفة لاسيما الصناعية والتحويلية منها، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في النشاطات لا شك أنه يؤدي إلى زيادة في الطلب وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون.

وقال دندي ان قطاع النفط يمثل أهم مصدر للدخل في دول مجلس التعاون ومما يعكس دوره وأهميته في اقتصادات دول المجلس مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة والصادرات الاجمالية. و تشير آخر البيانات الى بلوغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون نحو 1.6 تريليون دولار عام 2015 ما يشكل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العربي. ومما يشير إلى الدور الكبير والمهم الذي يقوم به القطاع النفطي في تحديد حجم الناتج المحلي الإجمالي هو أن حصة الصناعة الاستخراجية لدول مجلس التعاون قد بلغت 693 مليار دولار عام 2015، أو ما يشكل 48% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. وبلغت الايرادات البترولية نحو 495 مليار دولار ما يمثل 79% من إجمالي الايرادات العامة لدول المجلس، كما شكلت قيمة صادرات دول المجلس من النفط حوالي 48% من قيمة صادراتها الاجمالية.

أسعار النفط

وفيما يتعلق بارتباط أسعار النفط بعائداته أوضح شهدت الفترة (2016–2005) تقلبات واضحة في العائدات النفطية لدول مجلس التعاون إستجابة للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال ذات الفترة. فعندما ارتفعت أسعار النفط من 51 دولار للبرميل في عام 2005 إلى 94 دولار للبرميل في عام 2008 صاحب ذلك ارتفاع في حجم العائدات النفطية لدول مجلس التعاون لتصل إلى 442 مليار دولار عام 2008 مقارنة بنحو 241 مليار دولار فقط عام 2005.

وتابع دندي : عندما وصلت أسعار النفط في عام 2009 إلى 61 دولار للبرميل مسجلة انخفاض بنحو 33 دولار للبرميل دفعة واحدة مقارنة بمستوياتها لعام 2008 صاحب ذلك انخفاض كبير في حجم العائدات لدول المجلس حيث انخفضت بنسبة 42% لتصل إلى 256 مليار دولار في عام 2009. وبعد أن أخذت الأسعار في الارتفاع مرة أخرى لتصل 77 دولار للبرميل في عام 2010 صاحب ذلك ارتفاع في العائدات النفطية بمقدار 85.5 مليار دولار لتصل إلى 342 مليار دولار. وخلال الأعوام 2011 و2012 و2013 عندما تخطت الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل، تخطت العائدات النفطية لدول المجلس عتبة 500 مليار دولار. وبعد أن أخذت الأسعار منحى الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة 2014–2016 صاحب ذلك انخفاضا في العائدات النفطية لدول المجلس لتصل إلى 220 مليار دولار في عام 2016، وهو أقل مستوى له خلال الفترة 2005 2016–.

واضاف نظراً لأن العائدات النفطية تشكل الجزء الرئيسي من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ، فقد أدى ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال عندما ارتفعت العائدات النفطية لدول المجلس من 241 مليار دولار عام 2005 إلى 442 مليار عام 2008 صاحب ذلك ارتفاع مماثل في الناتج لهذه الدول من 679 إلى 1136 مليار دولار خلال ذات الفترة. وبعد ارتفاع العائدات النفطية خلال الفترة 2010–2014 لتصل إلى 469 مليار دولار عام 2014 مقارنة بـ342 مليار دولار في عام 2010 كان لذلك الأثر الايجابي على الناتج الذي تجاوز حاجز 1.5 تريليون دولار ليصل إلى 1.6 تريليون دولار عام 2014. وفي عام 2015 انخفضت العائدات بنحو 42% ليصاحب ذلك انخفاض في الناتج بنسبة 14.5% ليصل 1.4 مليار دولار.

العائدات النفطية

وأشار الى ان الزيادة في العائدات النفطية أدت إلى تحقيق إما فائض في الميزانية العامة أو انخفاض في العجز لدول المجلس. فارتفاع العائدات النفطية في عام 2006 ترتب عليه زيادة في الفائض في الميزانية العامة من 82 مليار دولار في عام 2005 إلى 128 مليار دولار عام 2006. وعندما ارتفعت العائدات مرة أخرى في عام 2008 ارتفع الفائض في الميزانية العامة لدول المجلس لتصل لأعلى مستوى له وهو 391 مليار دولار. وخلال عامي 2013 و2014 انخفض الفائض إلى 139 و103 مليار دولار على التوالي نتيجة انخفاض العائدات. وفي عام 2015 تحول الفائض المحقق في عام 2014 الى عجزا مقداره 136 مليار دولار نتيجة لانخفاض العائدات النفطية بنسبة زادت عن 42%.

وأوضح آخر الخطوات المتخذة في اتجاه تنويع مصادر الايرادات هو فرض بعض الضرائب مثل :

ضريبة القيمة المضافة: وهي من أكثر أنواع الضرائب الاستهلاكية انتشارا حول العالم فهي مطبقة في 162 دولة. وقد بدأت دول المجلس في اتخاذ خطوات متسارعة بإتجاه ضريبة القيمة المضافة المقرر تطبيقها في مطلع عام 2018 بنسبة 5%. لتعزيز الايرادات التي تقلصت جراء هبوط أسعار النفط الذي تعتمد عليه ميزانيات دول المجلس بشكل رئيسي.

ضريبة السلع الانتقائية: وهي ضريبة تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية. وقد أنهت العديد من دول مجلس التعاون الاجراءات المتعلقة بتطبيق هذه الضريبة التي تشمل 3 سلع وهي المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته، تتراوح ما بين 50 الى 100%.

تتضمن تقديم جهاز كمبيوتر أثناء الرحلة

«الخطوط التركية» تطلق خدمة جديدة لركاب درجة رجال الأعمال على رحلاتها

الخطوط التركية تواصل إطلاق عروضها الجديدة

تواصل الخطوط الجوية التركية تطوير حلول جديدة لمسافريها فيما يتعلق بموضوع حظر الأجهزة الإلكترونية المطبق على رحلاتها المتجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث أطلقت الناقلة الآن خدمة جديدة تتضمن تقديم أجهزة كمبيوتر محمولة لركابها على درجة رجال الأعمال في الرحلات المتجهة إلى الولايات المتحدة. كما تعتزم الناقلة إطلاق الخدمةذاتها لركابها على درجة رجال الأعمال المسافرين إلى المملكة المتحدة، وذلك اعتباراً من 12 مايو 2017.

وبإطلاق هذه الخدمة الجديدة، سوف يتمكن هؤلاء المسافرون من متابعة أمورهم الشخصية التي سيتم إنجازها على أجهزتهم المحمولة أثناء الرحلة، فيما يمكنهم الاستمتاع بنظام الترفيه الجوي للخطوط الجوية التركية واختيار المادة الترفيهية التي يرغبون مشاهدتها أو الاستماع إليها.

ويمكن للمسافرين، الذين يقومون بتسليم أجهزة الكمبيوتر الشخصية الخاصة بهم إلى موظفي الخطوط الجوية التركية المعتمدين قبل رحلتهم، طلب جهاز كمبيوتر محمول من طاقم الخدمة الجوية لمتابعة عملهم أو عملياتهم الخاصة على متن الطائرة أثناء الرحلة.

وسوف يتم تقديم أجهزة الكمبيوتر المحمولة، التي تتضمن خاصية العمل كجهاز كمبيوتر لوحي بعد طيها فضلاً عن خاصية شاشة تعمل باللمس، من خلال نظام أمني عال يحمي المعلومات / الأعمال الشخصية للمسافرين عن طريق محوها جميعاً أتوماتيكياً وبشكل دائم من النظام عند غلق الجهاز. كما يمكن للمسافرين الآن عمل نسخة من عملهم الشخصي على ذاكرة ملحقة "USB".

وكما ذكر آنفاً، سوف تتاح الخدمة الجديدة أيضاً لركاب درجة رجال الأعمال المسافرين إلى المملكة المتحدة بدءاً من 12 مايو 2017.

بلغت 1.83 ترليون ين ما يعادل 16 مليار دولار

«تويوتا» تعلن انخفاض أرباحها السنوية بنسبة 21 بالمئة

مصنع لشركة تويوتا

أعلنت مجموعة "تويوتا" اليابانية العملاقة لصناعة السيارات الأربعاء عن انخفاض صافي أرباحها السنوية لأول مرة منذ خمسة أعوام، مطلقة تحذيرا غير متوقع من مزيد من الخسائر على خلفية ارتفاع سعر الين. وأعلنت الشركة أن أرباحها بلغت 1،83 ترليون ين (16 مليار دولار) بعدما انخفضت ايراداتها قليلا حيث بلغت 27،6 ترليون ين خلال العام المالي الذي انتهى في مارس، مقابل أرباح صافية قياسية قدرها 2،31 ترليونا نجحت في تحقيقها العام السابق. وتتوقع "تويوتا" التي فقدت موقعها كأكبر صانع سيارات من حيث حجم المبيعات لصالح "فولكسفاغن" أن يبلغ صافي أرباحها 1،5 ترليون ين خلال العام المالي الحالي الذي سينتهي في مارس 2018، وهو رقم بعيد عن تقديرات السوق التي أشارت إلى أرباح قدرها حوالي 1،9 ترليون ين.

وارتفعت مبيعات السيارات خلال العام المالي الماضي إلى 10،25 مليون وحدة من 10،19 مليون سيارة تم بيعها العام السابق.

وبقيت مبيعات السيارات في سوق أميركا الشمالية الذي يعد أساسيا في هذا المجال على ما هي عليه، فيما سجلت "تويوتا" ارتفاعا في المبيعات في اوروبا واليابان وباقي آسيا.

وانخفض الطلب في أميركا الجنوبية والوسطى كما في افريقيا والشرق الأوسط، بحسب الشركة.

واستفاد المصدرون اليابانيون، بما في ذلك صانعو السيارات الرئيسيون مثل "تويوتا" و"نيسان" من انخفاض قيمة الين خلال الأعوام القليلة الماضية.

ويعزز ضعف الين الدخل الصافي للشركات من خلال تخفيض أسعار منتجاتها نسبيا في الخارج، وتضخيم قيمة الأرباح التي يتم تحقيقها في الخارج.

ولكن العام المالي الماضي شهد تغيرات كبيرة في قيمة العملات حيث ارتفع الين الياباني بعد التصويت المفاجئ في بريطانيا للخروج من الاتحاد الاوروبي والذي عزز الطلب على الين كعملة ملاذ آمن.

إلا أن فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر أدى إلى انعكاس في هذا التوجه لفترة وجيزة حيث سادت توقعات بأن تؤدي اجندته في زيادة الانفاق وخفض الضرائب إلى زيادة كبيرة في التضخم ودفع الاحتياطي الفدرالي إلى زيادة معدلات الفائدة.

معدل التضخم في مصر يرتفع إلى 32.9 بالمئة سنويا في أبريل

معدل التضخم في مصر يرتفع

واصل معدل التضخم في مصر الارتفاع وبلغ معدله السنوي في نهاية ابريل 32،9% بعد ان ان قفز مطلع العام الجاري الى قرابة 30% اثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر الماضي.

وفي بيان نشر على موقعه الرسمي امس الاربعاء، اكد الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، وهو الجهاز الحكومي المسؤول عن المؤشرات الاحصائية في مصر، ان "معدل التضخم السنوي بلغ 32،9% في ابريل 2017 مقارنة بشهر ابريل 2016".

وأوضح البيان ان قسم الطعام والمشروبات سجل ارتفاعا قدره 44،3%". وكان بلغ في نهاية مارس 32،5%.

واضاف البيان ان معدل التضخم لشهر ابريل "سجل ارتفاعا قدره 1،8% عن شهر مارس".

ويعاني المستهلكون من الارتفاع الكبير في الاسعار منذ ان قررت الحكومة المصرية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تحرير سعر صرف العملة الوطنية ورفع أسعار المحروقات في إطار خطة اصلاح اقتصادي حصلت بموجبها على قرض من صندوق النقد الدولي قيمته 12 مليار دولار على ثلاث سنوات. وتضمن البرنامج كذلك فرض ضريبة على القيمة المضافة وزيادة في التعرفة الجمركية بالنسبة الى مئات المنتجات المستوردة، لتصل بالنسبة الى بعض السلع الى 60 بالمئة.

وادى تحرير سعر صرف العملة المصرية الى تراجع قيمتها بنسبة 50% تقريبا. ووصل سعرها في المصارف أكثر قليلا من 18 جنيها للدولار، بعد ان كان 8،83 جنيها.

وتلجأ مصر الى الاستيراد لتأمين نسبة كبيرة من احتياجاتها الاساسية، ما يجعل أسعار السلع والخدمات مرتبطة مباشرة بسعر النقد الاجنبي.

وتعتمد في المقابل على عائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج والسياحة كمصادر اساسية للنقد الاجنبي. وانخفضت عائدات السياحة بنسبة كبيرة بسبب الاضطرابات السياسية والامنية التي شهدتها البلاد منذ اطاحة الرئيس المصري السابق حسني مبارك في العام 2011.

«اتحاد الشركات» يقدم ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي نظم مركز دراسات الاستثمار لدى اتحاد شركات الاستثمار ورشة عمل بعنوان Risk Monitoring|Reporting in Investment Companies وذلك خلال الفترة من الإثنين إلى الأربعاء 08 – 10 مايو 2017 في مقر اتحاد شركات الاستثمار، حيث استضاف المركز الدكتور / فريد ليان لتقديم ورشة العمل.

وقد أوضحت فدوى درويش – مدير الدعم الفني بالاتحاد ومدير المركز بالوكالة، بأن هذه الورشة عن رصد وتقرير المخاطر ضمن فعاليات اتحاد شركات الاستثمار الرامية إلى دعم القدرات التشغيلية والبيئة التقنية لشركات الاستثمار المحلية.

وقد خصت ورشة العمل العاملين في الإدارات المعنية بتطوير الأداء وإدارة المخاطر في شركات الاستثمار، مع التركيز على رصد وتقييم وتوثيق المخاطر التي تجابه هذه الشركات.

وتبرز أهمية الدورة بالذات في وقتنا الحالي الذي تكثر فيه عناصر المخاطرة الواقعة على شركات الاستثمار، نظر للتقلبات العريضة والمتلاحقة التي تجتاح الأسواق المالية إقليمياً وعالمياً، وفي هذا الصدد، عنيت ورشة العمل بتمكين المشاركين من سهولة استيعاب وتطبيق الجوانب النوعية والكمية لرصد وتحليل وتوثيق المخاطر لدي شركات الاستثمار بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا الصدد، ومن أبرز ما ضمته ورشة العمل في فعالياتها، توثيق أسلوب ميسر للتقييم الكمي للمخاطر Quantitative Risk Analysis، بما يقلل من الحاجة إلى التوغل في عمليات رياضية معقدة.

وفي نهاية ورشة العمل تم تقديم شهادات للمشاركين، وهم من الشركات الأعضاء في الاتحاد، وكما يأتي: الشركة الكويتية للاستثمار، شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا)، شركة الصفاة للاستثمار، بيت الاستثمار العالمي جلوبل، شركة المركز المالي الكويتي، الشركة الكويتية للمقاصة، شركة أديم للاستثمار وإدارة الثروات، شركة الوطني للاستثمار، بيت الأوراق المالية، شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، شركة ديمه كابيتال للاستثمار، شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، شركة أعيان للإجارة والاستثمار، شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل.